



تجمع لأطفال سوريين أمام مدرسة في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن. أيلول 2015 تصوير سام تارلنغ / أوكسفام

الحق في مستقبل

تمكين اللاجئين من سوريا والحكومات المضيفة لهم من مواجهة أزمة طويلة الأمد

في غياب إمكانية حلّ الصراع في سوريا في المدى المنظور لا يمكننا التنبؤ بإمكانية عودة أربعة ملايين شخص أجبروا على الفرار من بلدهم. ومع تعاظم تأثير الأزمة على الدول المجاورة وجفاف مصادر المساعدات، يسوء وضع هؤلاء اللاجئين بصورة مطردة.

يحدّ هذا التقرير على تنبؤ نهج جديد من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك جيران سوريا - نهج يوفر الأمل، والأمان والكرامة لملايين اللاجئين ويمنحهم فرصة كي يساهموا في مجتمعات الدول المضيفة لهم وفي اقتصاداتها.



DRG DANISH
REFUGEE
COUNCIL



NRC
NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL



Save the Children

World Vision

المخلص

منذ ما يقرب من خمس سنوات، يشهد العالم واحدة من أكبر أزمات النزوح منذ الحرب العالمية الثانية. فقد غادر أكثر من أربعة ملايين شخص سوريا فارين من حرب أهلية مدمرة أودت حتى الآن بحياة أكثر من ربع مليون شخص¹، وقد وجد هؤلاء الفارون مأوى مؤقتاً لهم في البلدان المجاورة. وفي هذا العام، ومع فقدان الأمل وتردي الظروف المعيشية في منطقة الشرق الأوسط، بدأ اللاجئون السوريون بسلوك طريق الهجرة المحفوف بالمخاطر إلى أوروبا بأعداد أكبر من أي وقت مضى. ومع توافد اللاجئين برزت ضرورة إيجاد مقاربة جذرية جديدة في إدارة النزوح الجماعي عبر منطقة الأورو متوسطية الكبرى.

تدوم معظم أزمات اللجوء عشر سنوات أو أكثر² وثمة القليل من الدلائل التي تشير إلى أن الأزمة الحالية في سوريا ستتخذ منحى مختلفاً. ومع استمرار تردي الأوضاع في سوريا، لا تلوح في الأفق القريب إمكانية عودة أمانة للاجئين. وفي الوقت نفسه، تواجه الدول الرئيسية المضيفة للاجئين مثل تركيا والعراق ولبنان ومصر والأردن تحديات إقتصادية وإجتماعية هائلة ومتنوعة نتيجة للأزمة. وتتراوح هذه التحديات بين التحولات السكانية المحلية والضغط على البنية التحتية والخدمات العامة وأسواق العمل.

ويعني حجم هذه الأزمة وطول أمدها أن الإستجابات الإنسانية الطارئة، وإن كانت أشد ضرورة من أي وقت مضى، لم تعد كافية، إذ يجب أن تستكمل المساعدات الإنسانية الآن بمقاربة أكثر استدامة لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على التأقلم على المدى المتوسط والطويل. خلال العام الماضي، تنامي الإقرار بهذه الحقيقة لدى حكومات الدول المجاورة لسوريا، ووكالات المعونة الدولية والجهات المانحة التي تتعاون معها، فقامت معاً بتطوير ما يسمّى برنامج "تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات"³ لمساعدة الدول المضيفة للاجئين على التعامل مع العبء الكبير المترتب على دعم اللاجئين من سوريا.

أما بالنسبة إلى اللاجئين أنفسهم، فقد أصبحوا أكثر عرضة بدل أن يكونوا أقوى على مواجهة الأزمات. فقد أصبح المزيد من اللاجئين مجبرين على اتخاذ خيارات يائسة. ويضطر الأطفال إلى ترك المدارس والعمل في ظروف محففة، فيما تجبر الفتيات على الزواج في سن مبكرة. لم يعد لدى الكثيرين من خيارات سوى المخاطرة بحياتهم في رحلات القوارب الخطرة أملاً في الوصول إلى أوروبا، أو حتى أملاً في العودة إلى سوريا.

يسلط هذا التقرير الضوء على الإحتياجات الملحة التي تواجه اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم ويوضح المسارات الممكنة نحو مقاربة جديدة من قبل جيران سوريا والمجتمع الدولي. ومن شأن هذه المقاربة أن تهب الملايين من الناس الذين فروا من سوريا الأمل والسلامة والكرامة وأن توفر لهم فرصة المساهمة في مجتمعات البلدان المضيفة لهم واقتصاداتها من خلال منحهم فرصاً إجتماعية وإقتصادية أكبر.

تستلزم هذه المقاربة أن تعالج البلدان المضيفة العوائق القانونية والسياسية التي تحول دون عيش اللاجئين حياة كريمة في أماكن نزوحهم المؤقت. كما تولي اهتماماً خاصاً لقضايا الإقامة القانونية في البلدان المضيفة لهم وقدرتهم على إعالة أنفسهم وأسرها بشكل أفضل والوصول إلى الخدمات. أما المجتمع الدولي فعليه أن يدرك أن الدول المضيفة للاجئين لا تستطيع أن تتخذ هذه الخطوات الضرورية لوحدها فضلاً عن كونها غير ملزمة بذلك. ويفرض ذلك التزاماً بتقديم تمويل طويل الأجل يكون ثابتاً ومنظماً والإستثمار في بناء القدرات التقنية للبلدان المضيفة لتتمكن من إدارة النزوح وآثاره.

المستقبل البديل هو إهدى الفرص الضائعة، ليس فقط بالنسبة إلى ملايين اللاجئين من سوريا، ولكن أيضاً بالنسبة إلى الدول المجاورة للإستفادة من المساهمات الإيجابية التي يمكن أن يقدمها هؤلاء اللاجئون.

للتصدي للتحديات التي تواجه اللاجئين والدول التي استقبلتهم، تدعو المنظمات السبعة المانحين الدوليين والحكومات المضيفة للاجئين إلى العمل معاً على خمسة مجالات مختلفة:

- ضمان أن يستفيد الأشخاص الأكثر عرضة من برنامج "تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات". وينبغي أن يستفيد من هذا البرنامج جميع المتضررين من النزوح بمن فيهم اللاجئون والأشخاص الأكثر عرضة من أفراد المجتمعات المضيفة.
- تمكين اللاجئين من سوريا من الإقامة في البلدان المجاورة بشكل قانوني ودون تمييز. يجب أن تكون إجراءات الحفاظ على الوثائق الصالحة والتسجيل واضحة ويمكن الوصول إليها بكلفة معقولة.
- السماح للاجئين من سوريا بالحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم المناسب بأسعار معقولة،

والرعاية الطبية، والإسكان، دون المساس بنوعية الخدمات العامّة للمجتمعات المضيفة. ويعني ذلك العديد من الإستثمارات الجديدة في المؤسسات الوطنية والبنية التحتية لتعزيز تقديم الخدمات.

- **دعم اللاجئين ليصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم** من خلال منحهم فرصاً أكبر لتأمين سبل عيشهم، دون أن يؤثر ذلك سلباً على إقتصادات المجتمعات المضيفة. ينبغي على الجهات المانحة والحكومات المضيفة العمل سوياً على تحرير المساهمة الإقتصادية للاجئين لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وفي نفس الوقت إفادة البلدان التي يقيمون فيها بشكل مؤقت.
- **ضمان تلقي البلدان المجاورة لسوريا الدعم الكافي** لتغيير السياسات والممارسات من أجل السماح للاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم بتأقلم أفضل مع الواقع الجديد بانتظار التوصل إلى حلّ سياسي للصراع في سوريا وتوفير خيارات عودة آمنة للاجئين أو إعادة توطينهم أو أي شكل من أشكال الدخول إلى بلدان أخرى.



بلال محمد سخي من الغوطة في سورية و باسل أبو السيل من درعا يقومون على فرز النفايات في مستودع للفرز لمنظمة أوكسفام في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن. أيلول 2015 تصوير سام تارلنغ / أوكسفام

1. المقدمة

يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ' بكونه "عملية تحويلية تعزز قدرات الأفراد والمجتمعات والدول على استباق الصدمات وإدارتها وتحويلها والتعافي من آثارها"⁴. ومع تزايد الضغوط على المجتمعات المضيفة للاجئين من سوريا، فقد أضحت تعزيز قدرة هذه المجتمعات والحكومات الوطنية على مواجهة الأزمات أولوية دولية. وقد وثقت الأمم المتحدة ووكالات المعونة والحكومات على نطاق واسع التأثير الكبير لاستضافة الملايين من اللاجئين على الإقتصادات الوطنية والخدمات العامة والبنية التحتية للدول المجاورة لسوريا⁵.

ومع ذلك، فإن قدرة العديد من النازحين السوريين على التأقلم، أي قدرتهم على مواجهة الأزمات، أخذت بالتراجع، ما يجبرهم على اتخاذ خيارات غير مقبولة في ما يتعلق بمستقبلهم. في أغسطس/آب 2015 عاد من الأردن ما يقرب من

أربعة آلاف لاجئ إلى سوريا التي مزقتها الحرب، وهذا العدد هو تقريباً ضعف عدد العائدين في الشهر الذي سبقه⁶. وقد استقرّ هذا العدد في أيلول/سبتمبر، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)⁷. وفي الأشهر الأخيرة في لبنان، تقدّر المفوضية أن ما يقرب من ستة إلى سبعة آلاف لاجئ سوري قد غادروا أسبوعياً ميناء طرابلس إلى تركيا، بعضهم ممن نزح إلى لبنان منذ مدة، فيما يأتي الآخرون مباشرة من سوريا⁸.

تتنوع الحواجز أمام قدرة اللاجئين على مواجهة الأزمات وتتعدد جوانبها وتختلف في المنطقة، ولكن تتشارك جميعها في عنصرين:

- يتزايد تضيق التشريعات والسياسات الوطنية في بعض الدول المجاورة لسوريا على السوريين الراغبين في العيش بصورة قانونية في تلك البلدان كما تعيق إلى حد بعيد إمكانية حصولهم على المساعدة والخدمات العامة.
- غالباً ما يستحيل تلبية احتياجات اللاجئين الأساسية لكونهم قد استنزفوا مدخراتهم وباعوا ممتلكاتهم، كما أن السبل القانونية لتأمين دخل محدودة جداً.

الإقامة القانونية: لبنة أساسية من لبنات القدرة على مواجهة الأزمات

يواجه اللاجئون السوريون، أكثر من أي وقت مضى، عقبات هائلة عندما يسعون للإقامة بشكل قانوني في الدول المجاورة لسوريا. فالقوانين الجديدة التي تطبقها بعض البلدان المضيفة قد صعبت، على نحو متزايد، على اللاجئين تجديد إقامتهم. ونتيجة لذلك، شهد اللاجئون في جميع أنحاء المنطقة، تقييداً لحرية حركتهم وتقلصت إمكانية حصولهم على المساعدة وسبل العيش⁹.

- في لبنان، تبنت الحكومة سياسة رسمية عامة تقضي بتقليص عدد اللاجئين السوريين على أراضيها، بسبب مخاوف من عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي الناجم عن تدفق اللاجئين الذين وصل عددهم إلى ما يقرب من ثلث عدد سكان لبنان¹⁰. فاعتباراً من 5 كانون الثاني/يناير 2015، أغلقت الحدود اللبنانية عملياً في وجه معظم المدنيين الفارين من الحرب في سوريا من الذين يرغبون في الإقامة في لبنان إن لم يكن في وجههم جميعهم. ولكن، يبقى المجال مفتوحاً أمام الراغبين بالعبور من لبنان إلى بلدان أخرى إذا ما توقرت لديهم الوثائق اللازمة. وفي أيار/مايو 2015، طلبت الحكومة من المفوضية وقف تسجيل أي لاجئ جديد وإلغاء تسجيل الذين دخلوا البلاد هذا العام. أما الأشخاص الذين أصبحوا في لبنان فقد أخضعوا لتدابير معقدة ومكلفة في ما يخص تجديد تأشيرات إقامتهم. ونتيجة لذلك، يقدر أن ما يقرب من سبعين في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان¹¹ لم يعودوا يحملون إقامة قانونية سارية المفعول في البلاد. ولهذا الأمر آثار بعيدة المدى على قدرتهم على التأقلم. فمن دون وثائق قانونية صالحة، يعيش اللاجئون في خوف من التوقيف والإعتقال والترحيل إذا ما أوقفوا عند نقاط التفتيش المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وبالتالي أصبحوا يحدون من حركتهم، الأمر الذي يقلص إمكانية وصولهم إلى الخدمات الأساسية والمساعدات التي يحتاجون إليها، والوصول إلى عمل مدفوع الأجر لإعالة أنفسهم¹² وفي مسح أجري مؤخراً على نطاق واسع، قال واحد وسبعون في المئة من اللاجئين إن نقاط التفتيش عائق مهم أمام الحصول على العمل أو الخدمات، وأفاد سبعة وثلاثون في المئة من اللاجئين بأنهم يعانون من مشاكل عند هذه النقاط¹³.

- في الأردن، ثمة إجراءات صارمة للسماح للأشخاص الذين يحق لهم مغادرة المخيمات الرسمية للاجئين مثل مخيمي الزعتري والأزرع بالإقامة في مناطق أخرى من البلاد¹⁴. وتشير التقديرات إلى أن خمسة وأربعين في المئة على الأقل من اللاجئين من سوريا يقيمون حالياً خارج المخيمات وهم غير قادرين على تلبية المتطلبات الصارمة لنظام "الإنقاذ"¹⁵. لم يعد اللاجئون الذين غادروا المخيم خارج نظام "الإنقاذ" بعد تموز/يوليو 2014 قادرين على تحديث تسجيلهم لدى الأمم المتحدة أو لدى وزارة الداخلية ليتمّ الاعتراف بهم كلاجئين. فمن دون استكمال التسجيل لدى وزارة الداخلية، يواجه اللاجئون من سوريا مشكلات في تلقي المساعدات خارج المخيمات، وفي تسجيل أولادهم في المدارس والحصول على الخدمات الصحية العامة بأسعار مدعومة، وتسجيل حالات الولادة والوفاة والزواج¹⁶. هؤلاء اللاجئين من سوريا - بمن فيهم الأطفال - هم أيضاً عرضة لخطر الترحيل القسري إلى المخيمات أو حتى العودة القسرية إلى سوريا¹⁷. منذ نيسان/أبريل 2014، نقلت الشرطة أكثر من أحد عشر ألف لاجئ إلى مخيمات الزعتري والأزرع، بسبب عدم قدرتهم على إثبات امتثالهم لإجراءات "الإنقاذ" أو لأنهم ضبطوا يعملون بدون تصاريح عمل¹⁸. في عام 2015، يظلّ نظام "الإنقاذ" ساري المفعول، الأمر الذي لا يدع للاجئين المقيمين في المخيمات أي فرصة للإنتقال رسمياً للإقامة في مناطق أخرى في الأردن¹⁹.

- في تركيا،²⁰ تسجّل السلطات الوطنية للاجئين من سوريا بدلاً من المفوضية، كما هو الحال في الدول الأوروبية وغيرها. ويتمنح المسجلون الحماية المؤقتة إذا ما قدّموا أنفسهم إلى السلطات ضمن مهلة زمنية "معقولة" بعد دخولهم البلاد. وهذا يتيح لهم، من حيث المبدأ، الحصول على الخدمات العامة (الصحة والتعليم والمساعدة الإجتماعية) في

المحافظة التي يسجل فيها اللاجئ نفسه رسمياً. ويقدر عدد اللاجئين من سوريا غير المسجلين بستمئة ألف لاجئ على الأقل²¹ وبالتالي لا يمكنهم رسمياً الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك دخول المدارس ومراكز التعليم المؤقتة في تركيا.

• يستضيف إقليم كردستان العراق تقريباً جميع من عبر الحدود العراقية من اللاجئين من سوريا. وتمنح حكومة إقليم كردستان اللاجئين المسجلين إقامات تسمح لهم باستئجار المنازل والحصول على تصاريح العمل والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات²². ومع ذلك، فإن العديد منهم (خاصة الذين يعيشون خارج المخيمات) يواجهون عقبات مختلفة في الحصول على تصاريح الإقامة²³. وينعكس هذا الإجحاف في الاختلافات في إمكانية الحصول على إقامات بين المحافظات: ففي دهوك، يحمل 80% من جميع اللاجئين إقامات كما أن 84% من جميع اللاجئين في نينوى التابعة إدارياً لدهوك يحملون إقامات، في حين تنخفض نسبة اللاجئين المسجلين في أربيل إلى 31% وفي السليمانية إلى 18%²⁴.

• في مصر²⁵ يستلم اللاجئون المسجلون لدى المفوضية بطاقة طلب لجوء. وتتيح لهم هذه البطاقة البقاء في مصر حتى إجراء مقابلات تحديد وضع اللاجئ، ولكنهم يواجهون تحديات كبيرة في الحصول على الخدمات العامة. يختار العديد من اللاجئين السوريين عدم التسجيل لدى المفوضية فيما لا يتمكن العديد منهم من ذلك. وفي حين أن هناك حالياً ما يقرب من 130 ألف لاجئ مسجل من سوريا، تقدر الحكومة المصرية أن العدد الحقيقي للاجئين في البلاد يتجاوز ضعف هذا العدد²⁶. ويواجه اللاجئون غير المسجلين مجموعة من التحديات التي تتعلق بالحماية، وفقاً للمفوضية²⁷.

يعتبر الحصول على إقامة قانونية صالحة شرطاً أساسياً مسبقاً للعديد من اللاجئين لكي يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات والمساعدات الإنسانية، ولكنه شرط تعترضه مجموعة التحديات المذكورة أعلاه. وإذا استمرت البلدان المضيفة بفرض قيود على الإقامة القانونية للاجئين على أراضيها، فإن أي محاولة لتعزيز قدرتهم على مواجهة الأزمات ستكون غير فاعلة.

السماح للاجئين بالإعتماد على أنفسهم: فرصة ضائعة

بعد ما يقرب من خمس سنوات على بدء الإزمة، باع غالبية اللاجئين من سوريا ممتلكاتهم، واستنزفوا مدخراتهم، وتراكمت عليهم ديون طائلة²⁸. وتفرض الدول المضيفة للاجئين، كما هو الحال في معظم أنحاء العالم الأخرى، سياسات وتشريعات مختلفة تهدف إلى حماية أسواق العمل الوطنية. وتضع هذه السياسات والتشريعات قيوداً قانونية على فرص اللاجئين في تأمين الدخل، مما يجعلهم يعتمدون على مصار غير مستدامة من المساعدات وتحتم عليهم مراكمة المزيد من الديون.

المربع الأول: في كلمته الافتتاحية للدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية للمفوضية (2015)، قال أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين

"بعد سنوات عديدة في المنفى، نفذت مواردنا (اللاجئين) وتدهورت ظروف معيشتهم بشكل مطرد، إذ يعيش سبعة من أصل عشرة لاجئين سوريين في لبنان في فقر مدقع، فيما تصل نسبة اللاجئين الذين يعيشون تحت معدل خط الفقر في مناطق الأردن الحضرية إلى 86%. لا يستطيع اللاجئون في جميع أنحاء المنطقة العمل بشكل قانوني ولا يحصل أكثر من نصف الأطفال على التعليم."

* انظر <http://www.unhcr.org/561227536.html>. كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين أول /أكتوبر 2015

مع استمرار الإزمة، لم تعد المساعدة الإنسانية وحدها قادرة على مواجهة التحديات. فالسياسات والقوانين التي تحد من قدرة اللاجئين القانونية على تأمين لقمة العيش تترك آثاراً سلبية على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. يفترض أن تضمن القوانين وصول اللاجئين إلى فرص كسب عيشهم لكن غياب هذه القوانين أو سوء صياغتها يتسببان بسباق نحو الهاوية، إذ تدفع المنافسة بين اللاجئين والعمال الأذنى كفاءة من أبناء البلد المضيف إلى المزيد من الفقر. كما تتسبب هذه المنافسة بتصاعد التوترات المجتمعية.

• في لبنان، يطلب من اللاجئين من سوريا التوقيع على تعهد بعدم العمل من أجل تجديد تأشيرة الإقامة على أساس وثيقة تسجيل المفوضية. أما الخيار الآخر المتاح لهم فهو التخلي عن التسجيل مع المفوضية والبحث عن مواطن لبناني يكفل اللاجئ للسماح لهذا الأخير بالوصول إلى سوق العمل، لكنه أمر يتسبب في الوقت عينه بتبعية اللاجئ لكافله اللبناني.

وبسبب عدم استقرار وضع السوريين القانوني، تعمل غالبيتهم العظمى من دون أي حقوق قانونية، إذ تقدّر نسبة الذين يعملون من دون عقود عمل بنحو إثنين وتسعين في المئة²⁹. وغالباً ما يؤدي هذا الوضع إلى الإستغلال، فضلاً عن المزيد من تدني الأجور، ما يؤدي إلى تفاقم التوترات مع المجتمع المضيف³⁰.

- في الأردن، يطلب من اللاجئين (كما هو الحال مع جميع الأجانب) الحصول على تصريح عمل صادر عن الحكومة كي يتمكنوا من العمل، كوسيلة من وسائل حماية سوق العمل المحلي. حتى في القطاعات غير المقيدة للأجانب، تعدّ هذه التصاريح عملياً بعيدة عن متناول اللاجئين، نظراً لكلفتها (التي غالباً ما يتحملها العامل) ومتطلباتها الإدارية. ونتيجة لذلك، يعمل حوالي 99% من اللاجئين من سوريا في الأردن في القطاعات غير الرسمية مثل الزراعة والبناء والمطاعم، حيث يكونون أكثر عرضة لسوء المعاملة والإستغلال³¹. وفي حين ذكرت حوالي 60% من أسر اللاجئين السوريين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة بأنها حصلت على بعض الدخل من العمل غير الرسمي، إلا أن أكثر من ثلثها أفادت أن الدخل المجتمع كان أقل من متني دينار أردني في الشهر (أي ما يعادل 282 دولاراً أميركياً) لأفراد يعيلون أسراً يصل متوسط عدد أفرادها إلى عشرة أشخاص³².

"نحن السوريون نخاف أن نعمل لأننا إذا عملنا سيعيدونا إلى سوريا. في المرة الأولى، يجبرون المرء على أن يوقع على وثيقة يتعهد فيها بعدم معاودة الكرة، وفي المرة الثانية يخرجونه من البلاد." لاجئ من سوريا يعيش في الأردن ويعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات النقدية التي توفرها المفوضية.

- تطلب تركيا أيضاً من اللاجئين من سوريا الحصول على تصاريح عمل يمكن التقدّم بطلب الحصول عليها بعد الحصول على الإقامة التركية³³. وفي حين تمكن عدد محدود من السوريين في تركيا من الحصول على تصاريح عمل، إلا أن الغالبية العظمى ليس لها الحق في العمل في ظلّ نظام الحماية المؤقت وينتهي بها الأمر إلى العمل بصفة غير شرعية، وغالباً ما يكونون عرضة للإستغلال. ولقد ذكر أكثر من 86% من اللاجئين السوريين الذين استطلعت آرائهم في جنوب تركيا أن البطالة أو ندرة فرص العمل الحرّ هما مصدر قلقهم الرئيسي³⁴.
- لا تصدر حكومة إقليم كردستان تصاريح عمل للاجئين من سوريا الذين يمكنهم العمل في الإقليم بشكل قانوني إذا كانوا يحملون إقامات. وكما ورد آنفاً، ثمة درجات متفاوتة من القيود المفروضة على الحصول على تصاريح عمل، مما يؤدي إلى إستبعاد العديد من اللاجئين من سوق العمل. وفي الوقت نفسه، كان للأزمات في كل من سوريا والعراق أثر بالغ على إقتصاد ورفاه إقليم كردستان العراق. فعلى سبيل المثال، أدى تدفق النازحين بأعداد كبيرة من مناطق أخرى من العراق إلى زيادة المنافسة على الأعمال ذات الأجور المنخفضة وفرص العمل الزراعي، ممّا يصعب على اللاجئين من سوريا على نحو متزايد كسب عيشهم³⁵.
- يطلب من جميع الأجانب في مصر، بما في ذلك اللاجئين، الحصول على تصاريح عمل. وتستدعي هذه التصاريح متطلبات صارمة تتضمن تقييماً للوضع القانوني وكفالة صاحب العمل، وعدم المنافسة مع المواطنين. ويحدّ التوزيع النسبي للعمالة من عدد غير المصريين في الوظائف ويتوجب على أرباب العمل ضمان طلب العمل، وهي عملية طويلة ومكلفة. ونتيجة لذلك، إستطاع عدد صغير فقط من اللاجئين من سوريا الحصول على تصاريح عمل فيما يواجه أمهر اللاجئين عوائق في الوصول إلى سوق العمل بصفة شرعية. ويتحدث اللاجئون الذين يعملون عن هواجس تتعلق بالأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة وساعات العمل الطويلة والإستغلال الجنسي³⁶.

تجبر القيود المفروضة على كسب دخل مشروع اللاجئين من سوريا على تبني مجموعة من آليات التصدي السلبية، مثل عمالة الأطفال، بحيث أصبح الأطفال على نحو متزايد فاعلين أساسيين في معيشة أسرهم³⁷ أو تدفعهم إلى الزواج بسن مبكرة، كوسيلة للحد من الضغوط المالية على الأسر³⁸. ولكن بفضل الدعم المناسب من الجهات المانحة يمكن تطوير سياسات وطنية شاملة ومصوغة جيداً تسمح للاجئين في البلدان المجاورة لسوريا بالإستفادة التامة من إمكاناتهم البشرية، دون التعرض لخطر المضايقات من قبل السلطات، وتزيد أيضاً من قدرة المجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات.

المربع الثاني: الحصول على الخدمات الأساسية، ركن أساس في القدرة على مواجهة الأزمات للحؤول دون ضياع جيل بكامله

إن الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات العامة شرط أساسي من شروط القدرة الفردية والجماعية على مواجهة الأزمات. ومع ذلك، فالخدمات الأساسية في البلدان المضيفة منهكة إلى حد الإنهيار، مع وجود احتياجات تفوق باستمرار الموارد والبنية التحتية المتاحة على الصعيدين المحلي والوطني. لذلك، فإن الوصول المحدود إلى الخدمات النوعية مثل التعليم قد بدأ أيضاً يفاقم بشكل متزايد التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

يستضيف مصر ولبنان والأردن والعراق وتركيا أكثر من 1.4 مليون طفل لاجئ في سن الدراسة. ومع ذلك، لا يزال الأطفال اللاجئين يواجهون العديد من العقبات ولا يجدون سوى فرصاً محدودة في الوصول إلى النظام المدرسي الرسمي المكتظ، والتعليم البديل أو غيرهما من برامج الدعم. وتعتبر العقبات الإدارية، مثل عدم وجود وثائق حكومية صالحة، وعوز الأسر المتزايد الذي يجعلها غير قادرة على دفع رسوم الدراسة أو النقل، عوائق رئيسة أمام الحصول على فرص التعليم. أما اللاجئين الشباب ف لديهم فرص أقل لمواصلة تعليمهم والحصول على التدريب المهني أو غيره من أشكال التعلم.

نتيجة لذلك، لا يحصل سوى 48% فقط من أطفال اللاجئين من سوريا، أو 667 ألف طفل في سن الدراسة على فرص تعليم، في حين أن هناك ما يقرب من 52%، أو 708 ألف طفل في سن الدراسة لم يرتادوا المدارس في السنة الدراسية 2014-2015. وبشكل هذا الوضع خطراً كبيراً على قدرتهم على مواجهة الأزمات في الحاضر والمستقبل، ويحد من قدرتهم على التطور والمساهمة بشكل إيجابي في المجتمع. فالشباب المتعلم والمنتج والمشارك هو الفرصة الوحيدة لسوريا لإعادة بناء مجتمعاتها³⁹.

2. قدرة المضيفين واللاجئين على مواجهة الأزمات: وجهان لعملة واحدة

تقع على عاتق الحكومات في جميع أنحاء المنطقة مسؤولية ضمان النمو الاقتصادي والإستقرار الإجتماعي والأمن لمواطنيها. واجهت الحكومات في السنوات الخمس الماضية هذه المهام تحت ضغط غير مسبوق من الصراع الإقليمي والنزوح الجماعي. فبسبب الحرب في سوريا وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين تزايد الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة واقتصادات الدول المجاورة لسوريا، وهي بلدان تواجه العديد من التحديات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. وتشير معظم الدراسات إلى الأثر السلبي السائد للصراع على اقتصادات الدول المجاورة لسوريا، وإلى أن مكاسب التنمية المتقطعة لم تكن قادرة على التعويض عن تعويق الصناعة والتجارة والسياحة والإستثمار وثقة المستهلك⁴⁰. وفيما يتعلق بوصول اللاجئين إلى الأردن⁴¹ ولبنان⁴² على سبيل المثال، هناك بعض الأدلة على أنهم زادوا من المنافسة على فرص العمل في بعض القطاعات وأثروا في معدلات التوظيف والأجور.

وتكمن المفارقة في كون السياسات التقييدية ضد اللاجئين تمنع هي أيضاً الدول المضيفة من الإستفادة من فرص النمو الإقتصادي الناشئة عن الأزمة. ويمكن لهذا النمو أن يساعد في بناء قدرة اللاجئين والسكان المحليين المعرضين للخطر. ويؤيد ذلك أدلة عديدة في أنحاء أخرى من العالم تبين كيف يمكن أن يساهم اللاجئون مساهمة إيجابية في إقتصاد الدول المضيفة عندما يتاح لهم الفرصة للقيام بذلك.

المربع الثالث: مساهمات اللاجئين في اقتصادات الدول المضيفة على مستوى العالم

غالباً ما يوصف اللاجئون بالعبء على الدول التي تستضيفهم. وينظر إليهم باعتبارهم استنزافاً كبيراً لميزانية الدولة، ووزناً زائداً على الإقتصاد ومنافساً غير عادل للعمال الوطنيين يتسبب بخفض الأجور⁴³ وفي حين قد يكون لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين آثاراً إجتماعية وإقتصادية مهمة على المدى القصير، تقترح البحوث التي تدرس الآثار الطويلة الأجل للاجئين حول العالم أن هذه النظرة هي نظرة خاطئة في كثير من الأحيان⁴⁴. تشير مراجعة واسعة لأدبيات المنشورات من دول منظمة التعاون الإقتصادي والإتحاد الأوروبي إلى أنه على الرغم من ترتب تكاليف قصيرة الأجل على وفود اللاجئين، إلا أنهم "يقدمون مساهمات كبيرة لبلدانهم الجديدة مثل توسيع الأسواق الإستهلاكية للسلع المحلية وفتح أسواق جديدة، وتقديم مهارات جديدة، وخلق فرص عمل وسد بعض الشواغر الوظيفية"⁴⁵. وتشير دراسة معمقة أجريت في أوغندا إلى "أن ثمة حجماً كبيراً من التبادل بين اللاجئين والمواطنين الأوغنديين، فضلاً عن مساهمة اللاجئين في خلق فرص عمل للمواطنين الأوغنديين"⁴⁶.

في سياقات أخرى، يعمل اللاجئون عند قدومهم في وظائف لا تتطلب الكثير من المهارات اللغوية. ويشجع هذا الأمر المجتمعات المضيفة على التخصص في الوظائف التي تتناسب بشكل فريد معها، مثل إدارة هؤلاء العمال الجدد، أو التحدث مع العملاء والموردين. وهذا يجعل الشركات أكثر إنتاجية ويسمح لها بالتوسع⁴⁷. ويمكن للاجئين أيضاً خلق فرص عمل جديدة، إذ أنهم أكثر ميلاً من المجموعات الأخرى إلى فتح مشاريع صغيرة. وقد وجدت دراسة أجريت في الدنمارك على مدى أكثر من 12 عاماً أن المواطنين الدنماركيين الذي عاشوا في مجتمعات مضيفة للاجئين شهدوا ارتفاعاً في أجورهم بسرعة أكبر من أولئك الذين لم يعيشوا مع اللاجئين⁴⁸. هناك أيضاً العديد من الأمثلة لدول توظف بنجاح أعداد كبيرة من اللاجئين في خدمة التنمية الإقتصادية، مما يحقق الفائدة للنازحين والمجتمعات المضيفة لهم على حد سواء. فعلى سبيل المثال، في أمريكا الوسطى، إستطاع لاجئو غواتيمالا، من خلال مبادرة حكومية تهدف إلى دعم اللاجئين، مدعومة بتمويل كبير من الجهات المانحة، من المساهمة في التنمية الزراعية في شبه جزيرة يوكاتان، [المكسيك] بطرق موثقة جيداً الآن⁴⁹.

لقد بدأ عدد كبير من الناس الذين يعيشون في البلدان المجاورة لسوريا بالفعل يستفيدون من تدفق اللاجئين. فقد استفاد الملاك والتجار المحليون وأصحاب الأعمال من توافر يد عاملة إضافية ومن زيادة الإستهلاك والطلب⁵⁰. ويوفر اللاجئون من سوريا أيضاً مهارات وخبرات جديدة وريادة في الأعمال. كما ضخّت المساعدات الدولية والتحويلات الأموال في الإقتصادات المحلية وعملت على خلق فرص عمل. ولكن، ليس من الواضح ما إذا كانت الفئات الأكثر عرضة في المجتمعات المضيفة قد شعرت بأي من هذه المكاسب⁵¹.

منح اللاجئين فرصة للمساهمة في المجتمعات المضيفة وإعالة أنفسهم

يمكن القول إن القيود الحالية المفروضة على سوق العمل، على الرغم من مماثلتها لسياسات الحكومات وممارساتها في جميع أنحاء العالم، لا تستفيد من الفرص لتوظيف المهارات والتنوع والخبرة والريادة التي غالباً ما يجلبها اللاجئون معهم. من ناحية أخرى، يمكن لهذه الموارد تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، ويمكن توظيفها للتخفيف من تأثير الأزمة السورية على الدول المضيفة. فعلى سبيل المثال، سوف يضمن إضفاء طابع أكثر رسمية على إقتصاد الحكومات المضيفة للاجئين عدم تخفيض الأجور المحلية ويزيد فرصة تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب على الدخل، ويسدّ شواغر مهارات معينة في القوى العاملة. وعلى الرغم من نقص الأبحاث الشاملة في السياق الراهن في الشرق الأوسط، هناك أدلة وافرة على مساهمة حقيقية للاجئين في اقتصاديات الدول المجاورة لسوريا.

- شهد لبنان نمواً ملحوظاً في معدلات البطالة منذ عام 2011، مع وجود ما بين مئتين وعشرين إلى ثلاثمائة وعشرين ألف شاب، من غير المؤهلين، عاطلين عن العمل بحلول نهاية عام 2014، وهو تطوّر يعزى إلى تأثير الأزمة السورية⁵². ولكن لدى لبنان تاريخ طويل من توظيف العمال الموسمين السوريين في قطاعات مثل الزراعة أو البناء، والتي عادة ما تلقى إهتماماً محدوداً جداً بين المواطنين اللبنانيين. قبل بدء الحرب في سوريا، كانت هذه الهجرة الموسمية تغذي الإقتصاد اللبناني، وعدد من اللاجئين السوريين هم من العمال الموسمين السابقين الذين أصبحوا لاجئين كامنين مع الحاجة إلى خدماتهم لفترة من السنة. ووفقاً لتقرير حديث للبنك الدولي، اضطلع اللاجئون من سوريا أيضاً بدور حاسم في إيجاد طرق تجارية جديدة مع سوريا بعد أن عانت الطرق القديمة من الحرب. من مساهماتهم مثلاً تسهيل التجارة عبر الحدود أو استثمار مدخراتهم أو تحويلات أقاربهم من الخارج أو نصيبتهم من المساعدات الدولية⁵³. ويشير البنك الدولي أيضاً إلى مرونة صناعة تصدير الخدمات المعروفة في لبنان⁵⁴. ويفيد التحليل الكمي أن جزءاً على الأقل من هذه المرونة يرتبط بزيادة الطلب على الخدمات في البلاد بسبب اللاجئين السوريين⁵⁵. وليس ذلك مستغرباً تماماً بالنظر إلى أن هذه الفئة من السكان توجّه معظم المساعدات التي تتلقاها مباشرة إلى السوق اللبنانية - بما في ذلك متوسط الإيجارات الشهرية البالغ 200 دولار أميركي والذي يصل إلى 36 مليون دولار شهرياً، فضلاً عن المشتريات العادية من المواد الغذائية وغيرها من المواد⁵⁶.
- استفاد الإقتصاد الأردني أيضاً بعض الشيء. ففي سنة 2013 إستثمر سوريون أكثر من مليار دولار بشكل مباشر في الإقتصاد الوطني⁵⁷. وعلى الرغم من عدم استقرار دول الجوار وانحسار التجارة الإقليمية، شهد الأردن نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ثلاثة ونصف في المئة في عام 2014⁵⁸. وعلى الرغم من أن التقديرات تشير إلى وجود ما بين مئة وستين ومنتى ألف لاجئ من سوريا يعملون في الأردن دون الحصول على تصاريح⁵⁹، يعمل معظمهم بصفة غير شرعية وغالباً بأجور متدنية للغاية، هناك القليل من الأدلة على أنهم قد حلوا مكان عدد كبير من الأردنيين⁶⁰. لقد بقي معدل البطالة العام في الأردن دون تغيير عند 12.9% في الربع الأول من عام 2015 مقارنة مع 12.2% في عام 2012⁶¹. أما السبب في ذلك فهو على الأرجح أن اللاجئين من سوريا يعملون بشكل رئيس في قطاعات الزراعة والبناء وتجارة التجزئة بصفة غير شرعية، وهي مجالات لا تستقطب العمال الوطنيين وغالباً ما كان يقوم بها عمال مهاجرون⁶². مع ذلك، وبما أن اللاجئين السوريين يعملون عادة خارج أي إطار قانوني، هناك مخاوف أن يخلق وجودهم هبوطاً سريعاً محتملاً في الأجور وأن يضيفي الصبغة غير الشرعية على سوق العمل⁶³.

المربع الرابع: قصة كريمة - من العوز إلى حياة كريمة

هربت كريمة، التي تبلغ من العمر تسعة وعشرين عاماً مع أطفالها الأربعة إلى لبنان بعد أن قتل زوجها قناص في سوريا. وقد كادت كريمة وأطفالها أن يصبحوا من المعوزين.

"قال لي أحد الجيران إن إحدى المنظمات غير الحكومية تدرّب النساء في مجال تصفيف الشعر والخباطة والطبخ والمهارات اللازمة لمساعدتهن على فتح المشاريع الصغيرة في منازلهن. خلال الدورات التدريبية، إنلقتيت بالعديد من النساء اللبنانيات والسوريات مثلي، ولم أعد أشعر بالوحدة. كوّنّت صداقات، وتشاركت مع صديقاتي مشاكلنا، وقدمنا لبعضنا بعضاً الدعم المعنوي. لم أكن قد أمسكت يوماً مجفف شعر، ولكنني أدركت خلال التدريب كم أنا موهوبة باستعماله. بدأت تصفيف شعر جاراتي وبدأ صيتي يذيع بأنني مصففة شعر ماهرة.

أعمل الآن مساعدة لمصففة شعر في أحد صالونات المنطقة. تريدني مالكة الصالون أن أتدرب معها لمدة شهر آخر قبل أن تبدأ بدفع راتب ثابت لي. كنت محبطة وغازقة في الدين وبائسة. الآن بدأت الأمور تتغير، نحو الأفضل بالتأكيد. بعد انقضاء هذا الشهر، سأتمكن من توفير جميع احتياجات أولادي دون الإعتداع على أي شخص."

- في تركيا، على الرغم من وجود أدلة على أن السوريين قد حلّوا بالفعل محل العمال الأتراك في القطاع غير الرسمي⁶⁴ تم أيضاً توثيق فوائد إقتصادية كبيرة ناجمة عن استضافة اللاجئين، خاصة أن تركيا سوق يرحب بالمستثمرين السوريين. ووفقاً للأرقام الصادرة عن النصف الأول من عام 2015، من أصل 2395 مسجلة شركة ذات رأس مال أجنبي، هناك 750 شركة يمتلكها سوريون⁶⁵، ويشير هذا الرقم إلى زيادة عن العام السابق. وتتركز الآثار الإقتصادية الإيجابية في المحافظات المتاخمة لسوريا. فعلى سبيل المثال، في غازي عنتاب كانت هناك استثمارات كبيرة من قبل السوريين الذين أسسوا شركات جديدة وظفت عمالاً سوريين وأتراك⁶⁶. وتوجد أدلة مماثلة في محافظات أخرى مثل كيليس ومرسين حيث توفر الشركات السورية فرص العمل للسكان المحليين وتساعد على تنمية الصادرات⁶⁷. فعلى سبيل المثال، تضاعف حجم الصادرات إلى سوريا من محافظة مرسين الجنوبية ثلاث مرّات، من 15.1 مليون دولار أميركي في عام 2011 إلى 74.5 مليون دولار في عام 2014⁶⁸. بالإضافة إلى ذلك، تم الإعتراف بإمكانية إستفادة قطاع الأعمال التركية من العمالة السورية. فعلى سبيل المثال، أعلن إتحاد مصدري مناجم إيجة أنه يواجه صعوبات في العثور على عاملين في القطاع المنجمي وسيكون على استعداد لتوظيف اللاجئين من سوريا إذا كان لديهم تصاريح عمل⁶⁹.

لدى الدول الأكثر تضرراً من الحرب في سوريا أسبابها لكي تفلق بشأن إستقرارها الإقتصادي وقدرتها على تأمين التنمية الإقتصادية لمواطنيها. ومع ذلك، تشير الأدلة المتاحة إلى أن السياسات الحكومية الملائمة والدعم الدولي قد يمكنا اللاجئين من سوريا من المساهمة في الإقتصاد الرسمي. وهذا من شأنه تمكين اللاجئين من تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل أفضل وتوفير مهارات جديدة وخبرات واستثمارات في البلدان المضيفة، أو سد الثغرات الموجودة في سوق العمل.



أطفال في مخيم قشتابة في كردستان العراق. تشرين الأول 2014

3. تعبئة المجتمع الدولي

يتشارك المجتمع الدولي في مسؤولية دعم اللاجئين من سوريا والتصدي للتحديات التي تفرضها استضافة هذه الأعداد الكبيرة من الناس. تغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين، وتوسيع الخدمات العامة والسماح للاجئين بدخول سوق العمل الرسمي هي خيارات سياسية شجاعة يمكنها أن تعزز قدرة اللاجئين على مواجهة الأزمات وقدرة المجتمعات المضيفة. ولكنها تتطلب استثمارات ضخمة وفورية من البلدان الغنية في العالم من أجل تحقيق نتائج إيجابية على المدى الطويل.

إتفاق جديد بشأن المساعدات

هناك اعتراف متزايد بأن الأزمة طويلة الأمد وأن هناك حاجة الآن إلى تخطيط طويل الأمد لمواجهة التحديات. وفي الوقت نفسه، يتم خفض المساعدات الإنسانية التي يعتاش عليها الكثير من اللاجئين مما يترتب عليه آثار مباشرة على قدرة اللاجئين على مواجهة الأزمات.

تعاني الإستجابة الإنسانية للأزمة السورية من نقص خطير في التمويل. فبحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 ومع اقتراب نهاية العام، بلغ تمويل خطة الإستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المضيفة لهم (3RP) 49% من ميزانيتها وبلغ تمويل خطة استجابة سوريا الإستراتيجية 43% وخطة استجابة العراق الإستراتيجية 53%⁷⁰. إن لتخفيض المساعدات الفورية تأثير مدمر على قدرة اللاجئين على مواجهة الموقف. ولدى استطلاع آرائها، تقول معظم عائلات اللاجئين في لبنان في أعقاب خفض برنامج الأغذية العالمي لمساعداته الغذائية إنها اضطرت إلى تغيير طريقة استهلاكها للمواد الغذائية، وقال 69% من هذه العائلات إنها قد قلصت عدد وجباتها اليومية، فيما قال 58% منها أنها قد قلصت حجم وجباتها⁷¹. كما أفاد ما نسبته 89% من العائلات بأنها تعاني من نقص الغذاء ونقص المال لشراء الطعام⁷².

نقص التمويل، على الرغم من أهميته، ليس سوى جزءاً من المشكلة. تم تطوير "خطة الإستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم"، 3RP في عام 2014 لاستكمال الإستجابة الإنسانية وأيضاً لمعالجة الحاجة إلى تقديم الدعم على المدى الطويل للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وتتضمن خطة الإستجابة خطاً لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخططاً إنسانية تم تطويرها مع الحكومات المضيفة. ومع ذلك، فإن مخاوف الحكومات من بقاء اللاجئين في نهاية المطاف واندماجهم في المجتمعات المحلية – والذي سيصاحبه آثار سكانية واقتصادية وسياسية - يعني أن خطط الإستجابة الوطنية وبالتالي خطة الإستجابة الإقليمية تستثني اللاجئين من برامج القدرة على مواجهة الأزمات والتنمية. وهذا يؤدي إلى تفاقم القضايا المذكورة أعلاه، في حين تضيّع فرصة تعزيز الإعتماد على الذات واستراتيجيات تأقلم اللاجئين أثناء انتظارهم للظروف المؤاتية للعودة أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى.

لم تصمّ الطرق التقليدية لتوفير تمويل التنمية لتتناسب مع أزمة واسعة النطاق وطويلة الأجل كهذه في بلد ذي دخل متوسط. وحتى وقت قريب، لم يتأهل أي من الأردن أو لبنان أو تركيا أو العراق أو مصر لآليات تمويل البنك الدولي المتوفرة للبلدان ذات الدخل المتدني. في تشرين أول/أكتوبر 2015، أعلن البنك الدولي عن آليات جديدة للتمويل من شأنها أن تسمح للأردن ولبنان بالحصول على تمويل إضافي من خلال قروض ميسرة⁷³. غير أن هاتين الدولتين متقلبتين بالديون وتواجهان ضغوطاً سياسية كي لا تراكمان المزيد منها لتلبية لاحتياجات اللاجئين.

من أجل جعل برنامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات حقيقة واقعة، يجب أن يتوفر للبلدان المضيفة على المدى الطويل تمويل كاف وثابت. ويجب أن يتزامن ذلك مع برامج مصممة خصيصاً لمساعدة اللاجئين على تحقيق اعتماد أكبر على الذات، فضلاً عن زيادة الدعم للحكومات لتوسيع الخدمات العامة ومراجعة القيود القانونية المفروضة على اللاجئين. من دون حزمة شاملة كهذه، هناك خطر أن يبقى برنامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات مجرد تمرين على خطاب حسن النوايا.

يجب على الدول المانحة تطبيق ما تنادي به

"يجب ألا تصبح الدول الغنية مجتمعات مغلقة، تتغاضى شعوبها عن بقع الدم في الممرات الجانبية... تستدعي الأزمات القيام بعمل عقلاني ومنسق. من شبه المؤكد أن المحاولات الأحادية لإغلاق الحدود هي محاولات لا جدوى منها، ولا يكمن الردّ فقط في خطط مكافحة التهريب الشرسة والتي غالباً ما تؤدي إلى نتائج عكسية".

زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

بالنسبة لبعض اللاجئين الأشدّ عرضة، يتمثل الخيار الآمن والمستدام الوحيد في الحصول على الحماية خارج الدول المجاورة لسوريا. وتقدّر المفوضية أن ما يقرب من 10% من مجموعات اللاجئين في البلدان المجاورة مؤهلة لإعادة التوطين. لكن الحكومات تعهدت بقبول أقل من 3% منهم، وقد تم إعادة توطين سبعة عشر ألف لاجئ فقط⁷⁴.

قدمت بلدان أخرى، باستثناءات بارزة مثل ألمانيا والنرويج، فرص إعادة توطين أو منحت تصاريح دخول إنسانية لعدد قليل إلى حدّ محزن من اللاجئين.

إلى جانب إعادة التوطين، هناك عدد قليل من الطرق الآمنة والقانونية البديلة المتاحة للاجئين لطلب الحماية في أوروبا، مثل تقديم تأشيرات عمل لهم، وبرامج الرعاية والمنح التعليمية، وبرامج جمع شمل الأسر.

مع الإفقار إلى طرق قانونية قابلة للحياة لبلدان أخرى، بدأ العديد من المهاجرين، بمن فيهم اللاجئين من سوريا، يلجأون إلى المهربين، الأمر الذي يكلفهم الكثير من الأموال ويعرض حياتهم للخطر. فقد سجّل وصول أكثر من 744175 مهاجر إلى أوروبا عن طريق البحر وحده في عام 2015، وبلغت نسبة السوريين منهم 53%⁷⁵. وغالباً ما تنطوي الرحلة إلى أوروبا على الكثير من سوء المعاملة والاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداء الجنسي ضد النساء والأطفال⁷⁶. لن يكفّ الناس عن القيام برحلات الملاذ الأخير الخطرة طالما بقي الوضع الراهن حيث يقيمون مينوساً منه وطالما أنهم لا يملكون خيارات آمنة للوصول إلى بلدان أخرى.

يجب أن يتحمّل الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والبلدان الغنية الأخرى والإقتصادات الناشئة نصيبهم من المسؤولية. عليهم جميعاً توفير تمويل واستثمار طويلي الأمد وأكثر استقراراً وثباتاً لتوفير خيارات لحلول دائمة خارج منطقة الشرق الأوسط، ولدعم الدول المضيفة للاجئين في مراجعة السياسات والقوانين التي يمكن أن تقوّض قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات.

4. الخلاصة

لزمّن طويل، كان ثمة تجاهل للتحذيرات من عواقب عدم معالجة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة والحكومات معالجة شاملة، فضلاً عن عدم معالجة الأزمة ذاتها في سوريا. وكانت النتيجة فقدان الأمل وتعميق هوة الفقر وتسربّ اليأس إلى نفوس اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وكانت إحدى النتائج استعداد مئات الآلاف من اللاجئين للمغامرة على متن رحلات خطيرة لأوروبا للوصول إلى البلدان التي يأملون أن يلقوا فيها الحماية الدائمة، والوسائل الكفيلة بكسب ما يكفي من المال لتأمين أساسيات الحياة والتعليم والحصول على الخدمات الإجتماعية. من الممكن بل الواجب أن تمنح هذه الإحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع اللاجئين، بمن فيهم اللاجئين من سوريا، بغض النظر عن المكان الذي فروا منه والمكان الذي يبحثون فيه عن الأمان.

في نهاية المطاف، إن إنهاء العنف ضد المدنيين والتوصل إلى حلّ سياسي في سوريا من شأنه أن يسمح بالعودة الآمنة للاجئين وإعادة بناء الأمة هو السبيل الوحيد لإنهاء هذه الأزمة. في هذه الأثناء، ينبغي للمجتمع الدولي القيام بجهد جماعي وشجاع، بما في ذلك البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين، من أجل منع الوضع من التفاقم.

يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول المضيفة للاجئين في المنطقة، التحرك بعيداً عن النهج الذي قد يؤدي إلى خسارة جميع الأطراف وأن يتجه نحو تنفيذ سياسات أكثر عملية وواقعية وسخاء يمكن لها أن تعالج على نحو أفضل الأزمة الإنسانية وأن تحسّن الحالة العامة للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم على حد سواء.

التوصيات

للتأكد من أن برنامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات يفيد الأشخاص الأكثر عرضة يجب على الجهات الدولية المانحة والحكومات المضيفة للاجئين القيام بما يلي:

- إدراج أحكام قوية لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم ضمن مكونات برنامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في خطط الإستجابة الوطنية،
- إدراج مكون إنساني أكثر شمولاً بالإضافة إلى التفكير التنموي ضمن استراتيجيات تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات من أجل الإستمرار في تلبية الإحتياجات الملحة،
- توفير فرص كسب العيش التي تعود بالنفع على المجتمعات المضيفة واللاجئين كجزء من حزم التنمية الشاملة الهادفة إلى تعزيز الإقتصادات الوطنية.

لتمكين اللاجئين من سوريا من الإقامة في البلدان المجاورة بشكل قانوني، وبدون تمييز، ينبغي على الجهات المانحة أن تعمل مع الحكومات المضيفة:

- للتأكد من قدرة اللاجئين على تنظيم و/أو تجديد إقاماتهم القانونية، وقدرتهم على التسجيل مع المفوضية والسلطات، والحصول على الخدمات الأساسية، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه،
- لإيجاد حلول معقولة لأولئك الذين ليس لديهم وثائق هوية سورية أصلية، وفصل إجراءات التوثيق المدني عن وضع التسجيل،
- لضبط المواعيد النهائية اللازمة للإجراءات الإدارية (تلك اللازمة لضمان إقامة قانونية) بحيث تكون واقعية ومعقولة التكلفة، مع الأخذ في الإعتبار قدرة اللاجئ على الوصول إلى هذه الإجراءات وقدرة الحكومات المضيفة على إدارتها،
- لمراجعة السياسات التي تحدّ من حرية اللاجئين في التنقل، بما في ذلك الإجراءات التي تمنع اللاجئين السوريين من مغادرة مخيمات اللاجئين. ويجب أن يكون لهذه الإجراءات آلية استئناف واضحة وشفافة ومراقبة من قبل طرف فاعل مستقل.

من أجل ضمان حصول اللاجئين من سوريا على خدمات أساسية كافية وبأسعار معقولة، بما في ذلك التعليم المناسب وبأسعار معقولة، والرعاية الطبية، والإسكان، وبدون الإضرار بجودة الخدمات العامة المقدمة للمجتمعات المضيفة:

- يتعين على الجهات الدولية المانحة ضمان دعم الخدمات العامة الأساسية دعماً كافياً بحيث تكون في متناول الجميع

و ذات نوعية كافية للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء،

- يتعين على الحكومات المضيئة للاجئين تبسيط المتطلبات الإدارية التي تعيق وصول اللاجئين السوريين إلى الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية،
- يتعين على الحكومات المضيئة للاجئين تمكين جميع اللاجئين من سوريا من الوصول إلى خدمات المساعدة والحماية الإنسانية التي تقدمها وكالات المعونة بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الوثائق التي يحملونها.

لدعم اللاجئين القادمين من سوريا ليكونوا أكثر اعتماداً على الذات من خلال زيادة فرص كسب العيش، والمساهمة في الإقتصادات الوطنية والمحلية، ينبغي على الجهات المانحة والحكومات المضيئة القيام بما يلي:

- الاستفادة من المهارات والخبرات الموجودة لدى مجتمع اللاجئين السوريين وتحديد الطرق التي تمكن اللاجئين من كسب دخل بشكل قانوني ومن النماء في البلدان المضيئة وفي الوقت ذاته تحفيز النمو الإقتصادي أيضاً على المدى الطويل للإقتصادات المضيئة،
- توفير الحوافز القانونية والمالية لمزيد من المشاريع التجارية المشتركة بين السوريين والمجتمعات المضيئة، بما في ذلك الإستثمار من قبل السوريين، لتعزيز الإقتصادات المحلية، وتسهيل المزيد من التعاون بين المجتمعات، وتوليد الدخل للاجئين والمجتمعات المضيئة على حدّ سواء،
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال رصد إمكانيات الشراكات المضبوطة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع زيادة الإستثمارات وتطوير شامل للأعمال في المناطق الأكثر تضرراً من الأزمة بطرق يمكن لها أن تعود بالنفع على الفئات الأكثر عرضة،
- الإستمرار في دعم توفير المساعدات الحيوية مثل الدعم النقدي غير المشروط لعائلات اللاجئين الأكثر عرضة، حين تكون قدرة اللاجئين على الوصول إلى الوسائل القانونية الموثوق بها للدخل في الدول المضيئة محدودة،
- تيسير ودعم عمليات الدعم المعيشي التي تعالج أولويات الحكومات المضيئة في التنمية الاقتصادية واحتياجات اللاجئين لكسب بعض الدخل، وخاصة في القطاعات التي يكون الطلب عليها كبيراً في السوق.

لدعم الدول المجاورة لسوريا حتى تغيّر سياساتها وممارساتها لتسمح للاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم بالتأقلم بشكل أفضل، ينبغي على الجهات المانحة والحكومات المضيئة القيام بما يلي:

- زيادة التزامات التمويل الإنساني والتنموي للإستجابة والسادد الفوري والكامل للمبالغ التي تعهد بدفعها للبنان والأردن وتركيا ومصر والعراق مؤتمر المانحين الذي عقد في الكويت في عام 2015.
- توسيع التمويل من خلال آليات تمويل مبتكرة ومرنة وشفافة وتعاونية للسماح باستجابة إستراتيجية ومستدامة لعدة سنوات تفتح أبواب التعاون الإنساني والتنموي،
- إعطاء الأولوية للإستثمارات الإنمائية لتحسين البنية التحتية العامة لا سيما خدمات السكن والصحة والتعليم وفرص كسب الدخل التي يمكن أن تفيد بشكل أفضل المجتمعات المضيئة واللاجئين على حد سواء،
- عرض إعادة التوطين للاجئين الأكثر عرضة بحلول نهاية عام 2016 بما يعادل 10% من مجتمع اللاجئين، فضلاً عن الحماية الإضافية أو غيرها من أشكال منح تصاريح دخول إنسانية للاجئين مثل عمليات الهجرة العائلية أو فرص المنح الدراسية الأكاديمية، تمثياً مع إتفاقية اللاجئين؛
- ضمان إحترام حقوق طالبي اللجوء من قبل جميع البلدان، بما في ذلك ضمان عدم تعرضهم للإعادة القسرية وضمان مراعاة الإجراءات القانونية المناسبة في ظلّ إمكانية الترحيل.

الهوامش

- ¹ أنظر على سبيل المثال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الإستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الإلكترونية للمعلومات بين الوكالات بشأن الإستجابة الإقليمية للاجئين"، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 29 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- ² كروفورد، كوسكراف، هايسوم، وواليكي، "النزوح الطويل الأمد: مسارات غير مؤكدة للإعتماد على الذات في المنفى"، معهد التنمية لما وراء البحار، أيلول /سبتمبر 2015، ص. 5، <http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odiassets/publications-opinion-files/9851.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول /أكتوبر 2015.
- ³ سيعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في الأردن. وسيجمع المنتدى أصحاب المصلحة الإنسانية والإنمائية الرئيسيين لخلق تحول أساسي في طريقة إستجابة المجتمع الدولي للآزمة المستمرة في سورية والمنطقة المحيطة بها. أنظر: <http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/events/2015/november/8-9-november---resilience-development-forum.html>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول /أكتوبر 2015.
- ⁴ أنظر "فهم القدرة على مواجهة الأزمات"، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، آذار / مارس 2013، <http://www.irinnews.org/report/97584/understanding-resilience>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول /أكتوبر 2015. في سياق الأزمة السورية، تم تعريف " القدرة على مواجهة الأزمات" بأنها "قدرات ومصادر الأفراد، والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات والمؤسسات أو الدول على التأقلم مع الصدمات والضغوط والتعافي منها. فالمقاربة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات يهدف إلى دعم المجتمعات والمؤسسات لتستجيب للطلب والضغط المتزايدين (المتصف "بالتأقلم"، وتعزيز قدرة الأسر على التعافي من الآثار السلبية للآزمة (التعافي) وتعزيز النظم المحلية والوطنية الاقتصادية والاجتماعية لحماية مكاسب التنمية من الصدمات الحالية والمستقبلية (التحول) 'مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية' آذار 2014، "نحو استجابة قائمة على التمكين وتعزيز القدرة على التحمل في مواجهة الأزمات لأزمة اللاجئين السوريين".
- ⁵ خطة الإستجابة الإقليمية لدعم وتمكين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم، لمحة استراتيجية، ص: 12 – 13، <http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2015/01/3RP-Report-Overview.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ⁶ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تحديث تشغيلي، الأردن، آب /أغسطس 2015. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Jordan%20Operational%20Update%20August%202015%20FINAL.pdf>
- ⁷ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تحديث تشغيلي، الأردن، أيلول/سبتمبر 2015، <http://www.unhcr.org/54d87b279.pdf>
- <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Jordan%20Operational%20Update%20September%202015%20FINAL.pdf>، انظر أيضا: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما أوردتها ج. دورسو، "عودة المزيد من السوريين الذين يواجهون الجوع في الأردن إلى ديارهم، رويترز، Reuters، <http://www.trust.org/item/20151006140817-dw8ks/?source=leadCarousel>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الثاني / أكتوبر 2015.
- ⁸ الأرقام التي قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اجتماع التنسيق بين الوكالات، تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ⁹ للمحة عامة، أنظر: نشرة الهجرة القسرية، " الأزمة السورية والتهمير والحماية، أيلول/سبتمبر 2014، العدد 47، أيلول /سبتمبر 2014، <http://www.fmreview.org/en/syria/syria.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين أول /أكتوبر 2015.
- ¹⁰ محضر الحكومة، الجلسة 23، كانون الأول، 2015: <http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=6118>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول /أكتوبر 2015.
- ¹¹ جامعة القديس يوسف، "مسح حول النظرة إلى وجود اللاجئين السوريين في لبنان: التقرير الكامل"، بيروت، لبنان، 2015، ص. 12، <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=9399>
- ¹² المجلس النرويجي للاجئين - لبنان، "نتائج الوضع القانوني المحدود للاجئين السوريين في لبنان: التقييم الميداني للمجلس النرويجي للاجئين في عرسال ووادي خالد، كانون أول /ديسمبر 2013، <http://www.nrc.no/arch/img/9176601.pdf> ص: 22 والمجلس النرويجي للاجئين، "نتائج الوضع القانوني المحدود للاجئين السوريين في لبنان، التقييم الميداني للمجلس النرويجي للاجئين، الجزء الثاني: الشمال والبقاع والجنوب"، آذار /مارس 2014، <http://www.nrc.no/arch/img/9176603.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.
- ¹³ جامعة القديس يوسف، "مسح حول النظرة إلى وجود اللاجئين السوريين في لبنان: التقرير الكامل"، بيروت، لبنان، 2015، ص. 12، <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=9399>
- ¹⁴ هناك معايير مختلفة للحصول على "الإنقاذ"، بما في ذلك وجود كافل أردني يزيد عمره عن 35 عاماً من الأقارب المباشرين. SNAP، "التحليل الإقليمي، سوريا، الربع الثالث، 2014، <http://acaps.org/img/reports/q-snap-ras-quarterly-oct-2014.pdf>، ص. 74، تشرين الأول / أكتوبر 2014. منذ بداية عام 2015، تم أيضاً تعليق هذا الخيار المقيد على نحو فاعل.
- ¹⁵ المجلس النرويجي للاجئين، "بحثاً عن منزل - الحصول على سكن لائق في الأردن"، http://www.nrc.no/arch/img.aspx?file_id=9199720، ص. 28، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول /أكتوبر 2015.
- ¹⁶ كلية الحقوق بجامعة هارفارد العيادة الدولية لحقوق الإنسان (IHRC) والمجلس النرويجي للاجئين، "حقوق تسجيل اللاجئين السوريين وتوثيق المواليد والزيجات والوفيات في الأردن، تشرين الأول /أكتوبر 2015، <http://www.nrc.no/arch/img/9208964.pdf>، <http://www.nrc.no/arch/img/9208964.pdf>
- ¹⁷ أنظر على سبيل المثال، هيو من رايتس ووتش، "الأردن: لاجئون ضعفاء أعيدوا قسراً إلى سوريا" <https://www.hrw.org/news/2014/11/23/jordan-vulnerable-refugees-forcibly-returned-syria>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول /أكتوبر 2015، أليكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، "أيلول /سبتمبر 2015، <http://carnegieendowment.org/2015/09/21/jordan-s-refugee->

- crisis/ihwc، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015 و إس بيدينغر، وآخرون "حماية اللاجئين السوريين: القوانين والسياسات والتشارك في المسؤولية العالمية"، مرجع 478
- <https://www.bu.edu/law/central/jd/programs/clinics/international-human-rights/documents/FINALFullReport.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ¹⁸ المجلس النرويجي للاجئين، "بحثاً عن منزل: الوصول إلى سكن لائق في الأردن".
- http://www.nrc.no/arch/img.aspx?file_id=9199720 ص: 28. كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ¹⁹ **المرجع السابق.**
- ²⁰ تركيا هي واحدة من الدول الأصلية الموقعة على إتفاقية اللاجئين لعام 1951. ومع ذلك، إعتمدت تركيا الإتفاقية مع وضع قيود جغرافية. في عام 2013، تمت الموافقة على قانون جديد للأجانب والحماية الدولية لوضع إطار قانوني للهجرة واللجوء وتعزيز حماية طالبي اللجوء واللاجئين. ومع ذلك، لا تزال القيود الجغرافية قائمة.
- ²¹ "خطة الاستجابة الإقليمية لدعم وتمكين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم، تركيا، ص. 13
- <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/3RP-Report-Turkey-low-res.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015
- ²² استقر معظم اللاجئين السوريين الذين دخلوا العراق في إقليم كردستان العراق، حيث يشتركون مع المجتمع المضيف بانتماءات عرقية وثقافية وثيقة. وتشير التقديرات إلى أن مؤشرات التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والسكان المضيف إيجابية عموماً أو محايدة على الأقل، خاصة في المناطق التي تكون فيها كثافة اللاجئين أعلى.
- ²³ لمزيد من التفاصيل حول التحديات التي يواجهها اللاجئون من سوريا في إقليم كردستان العراق، أنظر على سبيل المثال: ريتش REACH، "تقييم احتياجات اللاجئين السوريين خارج المخيمات باستخدام نهج متعدد القطاعات"، "أيلول/سبتمبر 2014،
- http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_kri_multisectorneedsassessmentsyrianrefugeesoutsidecamps_september2014_0.pdf
- كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
- ²⁴ **المرجع السابق.**
- ²⁵ وقعت مصر على إتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولاتها.
- ²⁶ أيوب وخلف، "اللاجئون السوريون في مصر: تحديات بيئة متغيرة سياسياً"، "أيلول/سبتمبر 2014،
- <http://www.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/Documents/Syrian%20refugees.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ²⁷ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مصر، لمحة عامة،
- <http://www.unhcr.org/pages/49e486356.html>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ²⁸ على سبيل المثال: برنامج الغذاء العالمي "تقييم ضعف اللاجئين السوريين، تموز/يوليو 2015،
- <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/preliminaryresultsVAsyR2015-3715%282%29.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015؛ أوكسفام، "مسح حول سبل عيش اللاجئين السوريين في لبنان، تشرين الثاني/نوفمبر 2013
- <https://www.oxfam.org/en/research/survey-livelihoods-syrian-refugees-lebanon>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وتأثير توزيعات أوكسفام النقدية على أسر اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة والمستوطنات غير الرسمية في الأردن، ص: 4.
- <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ImpactAssessmentOfOxfamsCashDistributionProgrammeinJordanJanuary2014.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ²⁹ منظمة العمل الدولية، "تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف تشغيلهم"، ص 8،
- http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---robeirut/documents/publication/wcms_240134.pdf، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015
- ³⁰ جامعة القديس يوسف، "النظرة إلى اللاجئين السوريين في لبنان: التقرير الكامل".
- ³¹ إس. إي. ستافو هيليساند، منظمة العمل الدولية ومنظمة فافو، "أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، 2015، ص. 63،
- http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_364162/lang--en/index.htm
- ³² المجلس النرويجي للاجئين، "بحثاً عن منزل: الحصول على سكن لائق في الأردن"،
- https://www.nrc.no/arch/_img/9200922.pdf
- ³³ حيث المبدأ، يمكن للسوريين الذين دخلوا البلاد من خلال المعايير الحدودية الرسمية والذين لديهم جوازات سفر التقدم بطلب للحصول على تصاريح الإقامة وبعد ذلك يمكنهم المطالبة بالحق في العمل. في الواقع، فإن هذه العملية طويلة ومرهقة. وبحلول أواخر عام 2014 على أقصى تقدير، صدر عدة آلاف منها. هدفت الإصلاحات التي صدرت في أواخر عام 2014 إلى تسهيل عملية الحصول على تصاريح العمل للسوريين. لكن من غير الواضح عدد التصاريح التي صدرت فعلياً.
- ³⁴ المجلس الدانمركي للاجئين، "تجارب المساعدات النقدية للاجئين غير المقيمين في المخيمات في تركيا ولبنان"، تبادل ميداني، الطبعة 48، تركيا،
- <http://www.enonline.net/fex/48/drcexperiences> كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 27 تنوز/يوليو 2015.
- ³⁵ الدولي، "إقليم كردستان العراق: تقييم التأثير الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري وأزمة تنظيم الدولة في العراق والشام"، واشنطن دي سي،
- <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/21597>. كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- ³⁶ فريق العمل المشترك، "2015 لمحة عامة لتقييمات 2014-2015: مشاورات اللاجئين".
- ³⁷ إنقاذ الطفولة واليونسيف، أيد صغيرة وعبء ثقيل: كيف يدفع الصراع في سوريا المزيد من الأطفال إلى القوة العاملة.
- <http://childrenofsyria.info/wp-content/uploads/2015/07/CHILD-LABOUR.pdf>، تاريخ آخر زيارة للموقع 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

- 38 مؤسسة إنقاذ الطفولة واليونيسيف، أباد صغيرة وعبء ثقيل: كيف يدفع الصراع في سوريا المزيد من الأطفال الى قوة العمل.
- 39 اليونيسيف، لا لضياح جبل، ورقة مفاهيمية، (مسودة)، 2015. تاريخ آخر زيارة للموقع 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- 40 أنظر، على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، أمانة السر المشتركة، "الإتجاهات الإقليمية في تأثير الأزمة على سورية على سبل العيش والفرص"، 2015؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، أمانة السر المشتركة، الإتجاهات والأنماط الإقليمية في التماسك الاجتماعي، 2015؛ خطة الاستجابة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، البرنامج العالمي عن التهجير القسري وعمل البنك الدولي التحليلي في لبنان والأردن؛ والبنك الدولي، لبنان: تقييم الأثر الإقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري"،
- <http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/09/18292074/lebanon-economic-social-impact-assessment-syrian-conflict>
- 41 البنك الدولي، المرصد الاقتصادي الأردني، المرونة والاضطراب، ربيع 2015.
- <http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/JEM-Spring-2014.pdf>
- 42 منظمة العمل الدولية، "تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف تشغيلهم"، 2013، ص. 10.
- http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf
- 43 ني. إي. فان ديشك، الخطاب السياسي والعنصرية: وصف الآخرين في البرلمانات الغربية، لغة وسياسة الإستبعاد، الآخرون في الخطاب 2، 1997، ص. 31 - 64؛ إس بيكرنج، صحافة اللجوء الصعبة، الهجرة القسرية، 8، ص. 32-33.
- 44 أجرى ميستات وفيروينب أبحاثاً في تنزانيا عن أثر تدفق اللاجئين من بروندي ورواندا على السلع وأسواق عمل الاقتصاد المحلي. على عكس الحكمة التقليدية، وجدا في المتوسط أثر إيجابي طفيف على رفاه السكان المحليين على الرغم من أن التأثير كان متبايناً بدرجة كبيرة بين السكان المضطربين للاجئين. "الفائزون والخاسرون بين السكان المضطربين للاجئين".
- http://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/core/documents/coredp2009_34.pdf، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015، وأبرز تقرير لمنظمة أوكسفام صدر مؤخراً أنه "في معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستثناء تلك التي لها حصة كبيرة من المهاجرين من كبار السن)، يساهم المهاجرون أكثر في الضرائب والمساهمات الاجتماعية مما يتلقون كمنافع فردية. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال. في عام 2012، كانت الضرائب التي يدفعها المهاجرون في إيطاليا أعلى من الفوائد التي تلقوها عن طريق الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والإسكان." أوروبا للكثيرين، لا للقلّة، أيلول/سبتمبر 2015، ص. 12.
- https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp206-europe-for-many-not-few-090915-en.pdf
- 45 المجلس الأسترالي للاجئين، مساهمات اللاجئين الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والمداخل الإنسانية - مراجعة للأدبيات، ص. 7.
- http://www.refugeecouncil.org.au/docs/resources/Contributions_of_refugees.pdf، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- 46 جامعة أكسفورد، اقتصاديات اللاجئين: إعادة النظر في الافتراضات الشائعة، 2014، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- <http://www.rsc.ox.ac.uk/files/publications/other/refugee-economies-2014.pdf>
- 47 فوغد وبيري، المهاجرون والعمال الأصليون: تحليل جديد باستخدام دراسة شاملة لبيانات صاحب العمل والموظف"، 2014،
- <http://www.economics.cornell.edu/sites/default/files/files/events/peri%20paper.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- 48 **المرجع نفسه.**
- 49 خمسة دروس من التاريخ في كيفية التعامل مع أزمة اللاجئين، بروفييسور الكسندر بيتس، الغارديان، 10 أيلول/سبتمبر 2015،
- <http://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2015/sep/10/five-history-lessons-in-how-to-deal-with-a-refugee-crisis>
- 50 أنظر تشاتام هاوس، 'اللاجئون السوريون في الأردن، مواجهة الحقائق الصعبة، أيلول/سبتمبر 2015، ص. 5،
- https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20150921SyrianRefugeesCarrion.pdf، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015. و أ فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، "Jordan-s-refugee-crisis/ihwc"
- 51 على سبيل المثال، ريتش REACH، 'تقييم الآثار المترتبة على أزمة اللاجئين السوريين على الاستقرار و المرونة في المجتمعات المضيفة الأردنية ومسح حول سبل عيش للاجئين السوريين في لبنان، أوكسفام، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ص. 40،
- <https://www.oxfam.org/en/research/survey-livelihoods-syrian-refugees-lebanon>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- 52 لمحة عامة عن لبنان البلد، البنك الدولي، <http://www.worldbank.org/en/country/lebanon/overview>.
- 53 تقييم دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثير المساعدات الإنسانية الدولية عبر وكالات الأمم المتحدة للاجئين السوريين في لبنان على الاقتصاد اللبناني. وتقدر الدراسة أن هذه المساعدات والتي تقدر بأكثر من مليار دولار بين عامي 2012 و 2014، كان لها تأثير مضاعف وأضافت 1.3% إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، أثر المساعدات الإنسانية على الاقتصاد اللبناني، لبنان، يونيو 2015،
- <http://reliefweb.int/report/lebanon/impact-humanitarian-aid-lebanese-economy>
- 54 المرصد الإقتصادي اللبناني، سبرينت 2015، ص. 28.
- <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/21761/958590WP00PUBLO431B0LEM0Spring02015.pdf>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- 55 كالي، ماسميلاو؛ حركة وسام، فادي؛ كليمنز كريستيان. 2015. أثر الصراع السوري على التجارة اللبنانية، واشنطن دي سي، مجموعة البنك الدولي، ص. 5،
- <http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/04/24424427/impact-syrian-conflict-lebanese-trade>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2015

- 56 منظمة العمل الدولية، "تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف تشغيلهم"، 2013، http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf
- 57 أو كاراسابان، 2015، "لاجئو الأردن السوريين"، مؤسسة بروكينغز، <http://www.brookings.edu/blogs/future-development/posts/2015/02/25-syrian-refugees-jordan-karasapan> كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر، 2015
- 58 بي كوليبه وأ بيتز، 2015، "إستراتيجيات أجنبية جديدة في الأزمات الممتدة: اللاجئين السوريين و إقتصاديات الدول المضيفة"، مؤسسة وانا WANA Institute ، ص. 13
- 59 بيان صادر عن الأمين العام لوزارة العمل حمادة أبو نجمة في الأردن كما اقتطفته جريدة الجوردان تايمز، "هناك حوال مائتي ألف سوري يعملون بشكل غير قانوني في الأردن - الوزارة"، <http://www.jordantimes.com/news/local/around-200000-syrians-illegally-work-jordan-%E2%80%94-ministry> كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015
- 60 ستاف إس إي وهيلسوند إس، منظمة العمل الدولية وفاقو، أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، 2015، http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_364162/lang-en/index.htm
- 61 حكومة الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، نسب البطالة، على الرابط التالي: <http://web.dos.gov.jo/12-9-2015/?lang=en>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015، انظر أيضاً، مسح العمالة والبطالة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة استجابة الأردن للأزمة السورية - 2015، كانون الأول، 2014
- 62 إس إي ستاف وإس هيلسوند، 2015، مرجع سابق
- 63 **المرجع نفسه.**
- 64 إكس دل كاربيو وام واغنز، البنك الدولي، أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل التركي، البنك الدولي، ص. 3، http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2015/08/24/090224b083091fbc/1_0/Rendered/PDF/The0impact0of00Turkish0labor0market.pdf، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015
- 65 وزارة الاقتصاد، تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر، <http://www.ekonomi.gov.tr/portal/content/conn/UCM/uuid/dDocName:EK-211163>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- 66 غرفة تجارة غازي عنتاب، 5 كانون الثاني، 2014، <http://www.gto.org.tr/GaziantepinYukunu-Hafifletin-haberler-123.html>، (بالتركية)، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- 67 IHA، يقول رئيس غرفة تجارة مرسين إن الهجرة السورية هي سبب المشاكل الإجتماعية والإقتصادية في مرسين، <http://www.milliyet.com.tr/asut-suriyeli-gocu-mersin-de-sosyal-mersin-yerelhaber-287373/>، (بالتركية)، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- 68 غرفة تجارة وصناعة مرسين، 2014.
- 69 صحيفة حرية: "لا نستطيع تأمين عمال أتراك، يجب أن نأتي بالسوريين للعمل"، <http://www.hurriyet.com.tr/turk-isci-bulamiyoruz-suriyeliler-gelsin-calissin-25324455>، (بالتركية)، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015
- 70 أنظر صفحة خدمة التتبع المالي، <https://fts.unocha.org/>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015
- 71 تقييم ضعف اللاجئين السوريين، 2015
- 72 **المرجع السابق نفسه.**
- 73 مبادرة دولية مشتركة جديدة لحشد دعم إضافي من أجل اللاجئين وجهود التعافي الإقتصادي وإعادة الإعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، تشرين الأول / أكتوبر 2015، <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/10/10/new-joint-initiative-to-mobilize-additional-support-for-refugees-in-the-middle-east-and-north-africa>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015
- 74 أنظر أو كسفام، "التضامن مع السوريين" تشرين الأول / أكتوبر 2015، <https://www.oxfam.org/en/research/solidarity-syrians>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015
- 75 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الإستجابة الطارئة للاجئين والمهاجرين - البحر الأبيض المتوسط، نظرة إقليمية، <http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015
- 76 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعرب عن قلقها بشأن تقارير عن العنف الممارس بحق النساء والأطفال اللاجئين، 23 تشرين الأول / أكتوبر 2015، <http://www.unhcr.org/562a3bb16.html>، كانت آخر زيارة للموقع بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.

حقوق النشر محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2015

كتب هذه الورقة ديفيد أندريس- فيناس، ودانيال كوريفان، ومارتن هارتبرج، وميليسا فيليبس، وألكسندرا سايج. وتتعترف الوكالات المشاركة بنشرها بمساعدة زملاء في المكاتب القطرية والإقليمية في إنتاجها، وتود أن تشكر فيونا ديفيز من معهد التنمية لما وراء البحار لمراجعتها لهذه الورقة بصفتها الشخصية. وهذه الورقة هي جزء من سلسلة أوراق أعدت لإثراء المناقشات العامة بشأن قضايا السياسات التنموية والإنسانية.

تتمتع هذه الورقة بحقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحوث، بشرط الإشارة إلى المصدر وذكره بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الطبع والنشر أن يتم إخطاره بجميع الاستخدامات لأغراض تقييم الأثر. لنسخ المحتوى في الحالات الأخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو الألفية، يجب الحصول على ترخيص قد يخضع لرسوم معينة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلى العنوان التالي: policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا المنشور صحيحة وقت إرسالها للنشر.

نشرت هذه الورقة من قبل منظمة أوكسفام، بريطانيا، لصالح المجلس الدائم للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة أوكسفام الدولية تحت رقم ISBN 978-1-78077-974-4 في نوفمبر 2015.

أوكسفام- بريطانيا، أوكسفام هوس، جان سميث درايف، كاولي، أوكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة.



DRD DANISH
REFUGEE
COUNCIL



NRC
NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL

